

# الأمولة وحقوق الإنسان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

بيان موجز



أكتوبر 2023

على مدى الجيل الماضي، قام البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بأضفاء الطابع المالي على التنمية الدولية، مما دفع عملية إعادة هيكلة اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لإعطاء الأولوية للمصالح المالية الدولية على حساب شعوبها، مع ما يترتب على ذلك من آثار بعيدة المدى على حقوق الإنسان مثل الحق في المياه والسكن والحق في التنمية نفسها. يقدم هذا الموجز التمويل ويوضح تفاصيل بعض آثاره السلبية التاريخية والمستقبلية المحتملة على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وهو جزء من مشروع الأمولة وحقوق الإنسان التابع لـ BWP، ويستند إلى مقتطفات من تقرير الأمولة وحقوق الإنسان ومؤسسات بريتون وودز: مقدمة لمنظمات المجتمع المدني، والذي سيصدر في وقت لاحق من هذا العام.

## مقدمة

في حين أن معظم الناس لا يعرفون مصطلح "الأمولة"، فقد أصبح بمثابة عملية مهمة في تشكيل الاقتصاد العالمي لدرجة أنه وفقاً للعديد من الاقتصاديين، فإننا لم نعد نعيش الآن في عصر "الرأسمالية الصناعية". لقد دخلنا الآن حقبة جديدة من "الرأسمالية المؤومل".

لقد كانت آثار الأمولة على حقوق الإنسان شديدة للغاية لدرجة أنه تم الاعتراف بها كتهديد لحقوق الإنسان من قبل 17 مقررًا خاصًا للأمم المتحدة، بما في ذلك الحق في التنمية ومياه الشرب الآمنة والسكن ونظام ديمقراطي وعادل.

لقد كان للأمولة تأثيرات عميقة على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث يؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على العديد من جوانب البوليكرائيسس العالمية الحالية، من حالة الطوارئ المناخية والأزمة الاقتصادية الحالية، إلى الفقر المتزايد واللامساواة التي تؤثر على العالم والحياة اليومية للناس في المنطقة.

إدراكًا لأهمية الأمولة وأملًا في المساهمة في فهم أوسع بين المجتمع المدني والحركات الاجتماعية، يشرح هذا الموجز ماهية الأمولة ولماذا تعتبر ذات أهمية بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي تعمل على القضايا المتعلقة بالعدالة الاقتصادية وحقوق الإنسان.

## ما هي الأمولة؟

يشير مصطلح «الأمولة» إلى النمو في حجم ودور وقوة التمويل وإعادة هيكلة الاقتصادات لصالح القطاع المالي. وكانت هذه العملية جارية منذ عام 1980 تقريبًا. ففي ذلك العام، كان حجم الأصول المالية العالمية يعادل ١,٥ مرة حجم الناتج المحلي الإجمالي العالمي؛ فهو الآن يعادل ٣,٥ أضعاف الناتج المحلي الإجمالي العالمي على الأقل.

لقد سحبت الأموال الاستثمار بعيداً عن الاقتصاد الحقيقي – الصناعة والزراعة والخدمات غير المالية – ووجهته نحو المزايدة على أسعار الأصول والسلع الأساسية أو تأمين الإيجارات الاقتصادية – الأموال المكتسبة التي تتجاوز ما هو ضروري اقتصادياً أو اجتماعياً، عادةً من الملكية أو السيطرة على أصول أو موارد محدودة.

وقد أعطت هذه الثروة القطاع المالي القدرة على التأثير على السياسات وإعادة هيكلة الاقتصاد بما يخدم مصلحته، وخفض الانظمة والحماية الاجتماعية وخلق فرص جديدة ومربحة. كما أنها زودت القطاع بالقدرة على التدخل في الأسواق بشكل حاسم لاستخلاص أرباح غير عادية.

كان الارتفاع الحاد في أسعار المواد الغذائية والطاقة الذي هز الأسواق العالمية في عام 2022 مدفوعاً جزئياً على الأقل من قبل المستثمرين الانتهازيين الذين يشترون تلك السلع الأساسية، التي لم يمتلكوها بالضرورة. على سبيل المثال، أصبح الإسكان في العديد من البلدان سلعة للمستثمرين لتحقيق الربح، بدلاً من كونه منفعة اجتماعية. وقد أدى ذلك إلى إحداث تغيير جذري في توفر السكن الميسور التكلفة، وإعادة هيكلة الأحياء والمدن وأنماط النقل، ولا سيما النساء المحرومات والفئات المهمشة اقتصادياً.

تراوحت نتائج التحول الاقتصادي الذي جلبته الأموال إلى الاقتصاد العالمي من تراجع التصنيع وتعميق الاعتماد على السلع الأساسية في اقتصادات الجنوب العالمي إلى ركود الأجور وعدم المساواة وزيادة هشاشة العمالة والأزمات المالية واستخلاص الأرباح من الاقتصاد الحقيقية. كما كان للأموال تأثير عميق على حقوق الإنسان، لا سيما حقوق النساء والفئات المهمشة، كنتيجة مباشرة لتفضيل الأرباح ومصالح المستثمرين على حقوق ومصالح المواطنين، بما في ذلك من خلال حملة خصخصة الخدمات الأساسية وما يرتبط بذلك من تآكل في قدرة الدولة.

في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والجنوب العالمي بشكل عام، حددت الرأسمالية المالية إلى حد كبير الطريقة التي تم بها دمج الدول في الاقتصاد العالمي، وعززت النظام الاقتصادي القائم، والذي يستفيد بموجبه عدد قليل من البلدان الغنية من العمالة والموارد في البلدان الفقيرة. لقد تم دمج دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في سلاسل الإنتاج ذات العولمة العالية كمزودي النفط والغذاء والعمالة للمنتجات من الملابس إلى الأدوية والإلكترونيات الموجهة إلى الأسواق الخارجية. تم تصميم سلاسل الإنتاج هذه لتسهيل استخلاص الأرباح من دول الجنوب العالمي لصالح أصحابها القانونيين، ومعظمهم في الشمال العالمي، وهو خلل يساهم في شروط التجارة غير المواتية للبلدان المعنية.

كما حظيت عملية الأموال، في معظمها، بدعم حماسي من قبل النخب الإقليمية التي تستفيد من خطط الخصخصة، وإلغاء القيود التنظيمية الاقتصادية ودورها في سلاسل التوريد العالمية هذه.

## من إجماع واشنطن إلى إجماع وول ستريت

على الرغم من أن عملية الأموال بدأت في الشمال العالمي، فقد انتشرت إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ودول أخرى في الجنوب العالمي، ليس أقلها عمل مؤسسات التمويل الدولية (IFIs) مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي (IMF). ويكمن منطق الأموال والمصالح المالية وراء العديد من المطالب التي فرضتها المؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على بلدان المنطقة، من التقشف إلى التحرير الاقتصادي والمالي.

سعت برامج التكيف الهيكلي (SAP) التي دفعها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي إلى دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال الثمانينيات والتسعينيات إلى "إصلاح" الاقتصادات التي تعاني من أزمات الديون أو ميزان المدفوعات، وفرض التقشف والتحرير وإلغاء القيود التنظيمية والخصخصة. وكانت هذه الإصلاحات جزءاً من إجماع واشنطن في ذلك الوقت، والذي دفع إلى انفتاح اقتصادات الجنوب العالمي على الأسواق الدولية وتقلص الدول لصالح القطاع الخاص. فمن خلال فتح الاقتصادات أمام تدفقات رأس المال الدولية، وتخفيف القيود المفروضة على الأعمال التجارية، وإضعاف الحماية الاجتماعية وظروف العمل، وتقليص الدولة وتعظيم فرص الاستثمار، أرسى إجماع واشنطن، الذي نفذته البنك الدولي والصندوق، الأساس لاستراتيجية اللاحقة وهي أموال اقتصادات المنطقة.

وقد استعيز عن اجماع واشنطن بما أشارت إليه الأستاذة دانيلا جابور من جامعة غرب إنجلترا في بريستول باسم "إجماع وول ستريت"، وهو تفاهم غير رسمي يتجسد في سياسات البنك والصندوق، والذي يدفع الآن إلى تحقيق التمويل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وفي الجنوب العالمي. الإجماع هو جهد منهجي لإعادة تنظيم التنمية حول الشراكات مع المصالح المالية العالمية، وفتح الدول للاستثمار وتعظيم فرص الاستثمار المتاحة من خلال الخصخصة وإلغاء القيود وإزالة المخاطر، وتزويد رأس المال بتدفقات إيرادات متسقة يمكن تعبئتها في فئات الأصول الاستثمارية وإعادة بيعها كاستثمارات.

وبموجب إجماع واشنطن و وول ستريت، كان التقشف - المصحوب بالتحريك الاقتصادي والخصخصة - هو الوصفة المفضلة من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي "لإصلاح" الاقتصادات التي تعاني من أزمات الديون أو ميزان المدفوعات.

منذ الثمانينيات، اضطرت دول مثل مصر وتونس والأردن والجزائر والسودان إلى خفض الإنفاق الحكومي وتحرير الاقتصاد والخصخصة وخفض الدعم. ومن خلال خفض إنفاق الدولة، وخاصة على الخدمات الاجتماعية، يزيد التقشف من المساحة المتاحة للقطاع الخاص للتدخل وتحقيق الأرباح.

لقد أدت عقود من التقشف والتحرير الاقتصادي والمالي إلى فتح اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أمام رأس المال الدولي، ومكنت المستثمرين من استخلاص الأرباح، وجعلت بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أكثر عرضة للمديونية وأزمات الديون، وارتفاع أسعار العملات والسلع الأساسية في الأسواق الدولية. ومع ذلك، فإن آثار الأمولة تجاوزت هذا.

فقد أعادت تشكيل الدول لوضع المصالح المالية فوق مصالح شعوبها، مما عزز سيطرة مصالح النخبة على السياسة الاقتصادية في المنطقة وتقويض إمكانية وجود قاعدة أوسع نطاقا للحكومة الاقتصادية الديمقراطية. وهذا له عواقب وخيمة على التمتع بمجموعة من الحقوق، من الحق في المياه والصرف الصحي، إلى الرعاية الصحية والغذاء والتعليم، وحتى الوصول إلى الخدمات والمرافق مثل النقل والكهرباء والعديد من الضروريات الأخرى. منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هي المنطقة الوحيدة في العالم التي ازداد فيها الفقر المدقع فعلياً في العقد المنتهي في عام 2021. تقوم مصر حالياً بتنفيذ جولة أخرى من التقشف القاسي، بناء على نصيحة صندوق النقد الدولي. ويمكن القول إنه يحرم الناس من حقهم في التنمية، المعترف به في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة لعام 1986.



احتجاج ضد قروض صندوق النقد الدولي في وسط المدينة، القاهرة، 2012. تصوير: جيجي إبراهيم / فليكر

ولأغراض هذا البيان الموجز، ستقسم الآثار الضارة للأموال إلى ثلاث فئات رئيسية: الخصخصة وإلغاء الضوابط التنظيمية؛ التحرير الاقتصادي والمالي؛ و"الشمول المالي".

## الخصخصة وإلغاء الضوابط التنظيمية

تاريخياً، اضطر صندوق النقد الدولي والبنك الدولي دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى خصخصة الصناعات التي تديرها الدولة. بدأت الخصخصة في مصر في التسعينيات وما زالت مستمرة حتى اليوم. ووافقت البلاد مؤخراً على خصخصة مساحات واسعة من اقتصادها كجزء من الصفقة التي وقعتها مع صندوق النقد الدولي للحصول على قرض بقيمة 3 مليارات دولار في ديسمبر 2022.

المهم ليس فقط حقيقة أن دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والجنوب العالمي قد أُجبرت على خصخصة الخدمات والصناعات، ولكن أيضاً الطريقة التي تم بها ذلك: إعادة هيكلة قطاعات واقتصادات بأكملها لتفضيل الاستثمار الخاص واستخلاص الأرباح، وإزالة المخاطر لضمان الأرباح، وتمويل هذه الاستثمارات من خلال التوريق - تعبئة القروض والأصول في أوراق مالية ذات تدفقات دخل مضمونة.

إن إزالة المخاطر من الاستثمارات لتشجيع مستثمري القطاع الخاص يمكن أن يكون مرهقاً بشكل خاص للدول، لأنه قد ينطوي على تحمل التزامات مستقبلية كبيرة وغالباً ما تكون مخفية لضمان ربحية الاستثمارات من خلال التمويل المختلط أو الشراكات بين القطاعين العام والخاص. إن خصخصة الخدمة وتسويقها تعني استخدام آليات قائمة على السوق لإعادة تخصيصها بعيداً عن أولئك الأقل قدرة على تحمل تكاليفها، حيث لا يوجد عموماً سوى القليل من الأرباح التي يمكن جنبها من أولئك ذوي الدخل والثروة الأقل. يتم إعادة توجيه الخدمات إلى الأكثر ربحية، حيث لن يقوم القطاع الخاص ببناء وتشغيل البنية التحتية لأولئك الذين ليس لديهم القدرة على الدفع. علاوة على ذلك، تقلص المالية العامة للولايات إن الموارد من خلال التقشف والتخفيضات الضريبية تقلل من موارد الحكومات وقدرتها على دعم تقديم الخدمات إلى الفئات المهمشة اقتصادياً.

كما أن نموذج التنظيم الخفيف منخفض الضرائب المفروض على دول الجنوب العالمي يقيد بشدة قدرتها على تمويل تقديم الخدمات إلى السكان الأكثر تهميشاً اقتصادياً والذين من المحتمل أن يحرّموا من الحلول القائمة على السوق، بما في ذلك النساء والفتيات ومجموعات الأقليات. لقد قوضت عملية الأموال بشكل مباشر قدرة الدول على الوفاء بالتزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان، مما جعل قدرتها على توفير تلك الحقوق في أيدي رجال الأعمال والمستثمرين الذين يتطلعون إلى تعظيم أرباحهم. وقد أدى ذلك إلى تآكل العقد الاجتماعي، وساهم في زيادة عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي.

وفي مواجهة فشل القطاع الخاص في توفير خدمات اجتماعية ومنافع عامة تتسم بالكفاءة والفعالية، هناك حركة متنامية لاستعادة الخدمات العامة من القطاع الخاص. المادة 2 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ويلزم العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية جميع الدول باستخدام أقصى قدر من الموارد المتاحة لها لإعمال الحقوق المنصوص عليها في العهد. هناك مجموعة متزايدة من الأدلة على أن توفير السلع والخدمات الأساسية مثل البنية التحتية والتعليم والرعاية الصحية والرعاية الاجتماعية يتم بشكل أفضل من قبل الدول الممولة تمويلًا جيداً بشكل ديمقراطي.

## التحرير الاقتصادي والمالي

من خلال تسهيل انفتاح الاقتصادات على قوى التمويل المعولم، وقد كشفت مؤسسات مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي السكان المهمشين اقتصادياً، بما في ذلك النساء والفتيات والأقليات للآثار الضارة للمضاربة في الأسواق الدولية للسلع الأساسية والعملات التي تحركها المصالح المالية الانتهازية، حتى في حين أن الخصخصة وإعادة الهيكلة قد قلصت الدول وقدرتها المالية على التخفيف من آثار المضاربة على السلع الأساسية على سكانها.

عندما تؤثر الأمولة على الوصول إلى السلع والخدمات الأساسية وجودتها مثل المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي والسكن والصحة والغذاء الكافي، بشرط قدرة الناس على الدفع، يمكن أن تنتهك بشكل مباشر حقوق الإنسان الخاصة بهم.

وهذه الآثار السلبية هي أيضا جنسانية بشكل غير متناسب، حيث أن النساء والفتيات في معظم بلدان الجنوب من المرجح أن يعملن في وظائف غير آمنة أو منخفضة الأجر، ويشكلن جزءا كبيرا من موظفي الخدمة المدنية في مجالي الصحة والتعليم، ويدعمن المعالين في الأسر الوحيدة الوالد أو الوالدة، ويعتمدن على الخدمات الاجتماعية التي يمكن خفضها بسبب أزمة مالية. كل هذا يعني أن الزيادات في أسعار الضروريات مثل الغذاء، أو الحاجة إلى دفع تكاليف الصحة والتعليم، أو زيادة تكاليف النقل ستؤثر عليهم بشكل خاص.

كان ارتفاع أسعار المواد الغذائية في عام 2022، مدفوعاً جزئياً على الأقل بالمضاربة، مثلاً ضاراً بشكل خاص على ذلك. ساهم البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في هذه الأزمة نظراً لدورهما في أمولة القطاع الزراعي العالمي من خلال دعمهما للخصخصة وإصلاحات الأراضي التي يقودها السوق وإلغاء القيود المالية، وفتح القطاعات الزراعية المحلية للأعمال الزراعية الدولية على حساب المزارعين المحليين والسيادة الغذائية والبيئة. باعتبارها واحدة من أكثر المناطق التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي على هذا الكوكب، تضررت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بشدة من صدمة أسعار الغذاء لعام 2022. لا يتمتع الأشخاص الأكثر تهميشاً اقتصادياً في المنطقة بالحصول على الحماية الاجتماعية أو الغذاء المدعوم، وكلاهما تم تقليصه بوحشية في العديد من البلدان الإقليمية خلال جولات متتالية من التقشف الذي فرضه صندوق النقد الدولي. وقد حذر البنك الدولي من أن أزمة الغذاء هذه ستؤثر حتى على الأجيال القادمة من خلال سوء التغذية.

أثار بيان مشترك صدر في يوليو 2022 وقعه صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة التجارة العالمية ناقوس الخطر بشأن أزمة الغذاء العالمية وقدم توصيات لمعالجتها.

ومع ذلك، لم يشر على الإطلاق إلى الدور الذي لعبته المضاربات المالية في خلق الأزمة، ولم يتضمن أي إشارة إلى أن أنشطة المضاربين والأرباح الوفيرة التي حققوها يجب أن تكون إشكالية أو منظمة أو خاضعة للضريبة.

كان لتحرير القطاعات المالية أيضاً عواقب وخيمة وخطيرة على دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. اضطر الكثيرون إلى التحرير منذ فترة طويلة مثل الثمانينيات في إطار برامج التكيف الهيكلي. كان هذا التحرير إيذاناً بالاقتصاد الحديث شديد العولمة. تأثرت أزمة العملة في عام 2022 بالتدفقات المفاجئة لرأس المال من صناديق سندات الأسواق الناشئة، مما تسبب في موجة من أزمات ميزان المدفوعات، مما وضع ضغوطاً مالية على ميزانيات الدولة وزاد من مخاطر التخلف عن سداد الديون.

أقر صندوق النقد الدولي في وقت متأخر إلى حد ما بأن تدفقات رأس المال غير المقيدة يمكن أن تضر بالاقتصادات المتوسطة والمنخفضة الدخل، وتحديث «وجهة نظره المؤسسية بشأن تحرير وإدارة تدفقات رأس المال» في مارس 2022 للسماح بفرض ضوابط وقائية على تدفقات رأس المال. ومع ذلك، لم تتغاضى عن الضوابط المفروضة على تدفقات رأس المال الخارجة التي أثارت أزمة 2022.

كما يقلل صندوق النقد الدولي من شأن التأثير الضار لتحرير حساب رأس المال في قلب الهيكل الحالي للرأسمالية المؤمولة المعولمة، وهو الآثار طويلة المدى للاستخلاص الروتيني لرأس المال من اقتصادات الجنوب العالمي. وفقاً للبروفيسور جيسون هينكل، تستخرج المصالح المؤسسية والمالية لشركة غلوبال نورث 2.2 تريليون دولار سنوياً من الموارد من دول الجنوب العالمي، مما يقزم حجم المساعدات والاستثمار الداخلي.

لقد أثر هذا الاستخراج لرأس المال بشكل واضح على التنمية الاقتصادية لهذه الدول من خلال استنزاف القطاعات الحقيقية لاقتصاداتها من الاستثمار الإنتاجي، والتي لن تفعل تدفقات رأس المال المضارب قصير الأجل بحثاً عن عوائد سريعة وسهلة الكثير لتصحيحها. هذا الاستخراج المستمر للموارد يحد من قدرة الدول على استثمار في تنميتها الاقتصادية، وتنويع اقتصاداتها وتقليل اعتمادها على السلع الأساسية.

## الشمول المالي

حوالي نصف البالغين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ليس لديهم حساب مصرفي، وهي أعلى نسبة في أي منطقة في العالم. البنك الدولي

هو جزء من مبادرة لتعزيز الشمول المالي - «الخدمات المصرفية لغير المتعاملين مع البنوك» - في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، لدفع «التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة». ومع ذلك، فإن هذه المبادرة تتجاهل أدلة كبيرة على أن الشمول المالي يمكن أن يكون له عواقب وخيمة وسلبية على أصحاب الدخل والثروة الأقل.

إن منح المهمشين اقتصادياً الوصول إلى الخدمات المالية والائتمان والقدرة على الادخار يمكن أن يحسن حياتهم - على المدى القصير. على المدى الطويل، هناك الكثير من الأدلة على أنه يمكن زيادة ديونهم لأنها تعرضهم لممارسات الإقراض الاستغلالية، مما يمنح الممولين عديمي الضمير الفرصة للاستفادة من بعض أولئك الذين لديهم أدنى دخل وثروة، خاصة وأن دخلهم يتضاءل وترفع أسعار السلع والخدمات الأساسية.

بعيداً عن تمكين المهمشين اقتصادياً، يمكن أن يؤدي الشمول المالي إلى مديونيتهم والمزيد من الفقر. كما أن لها تأثيرات جنسانية غير متناسبة حيث من المرجح أن تكون المرأة هي الراعية الأساسية ولديها احتمالات أسوأ في التوظيف، وبالتالي من المرجح أن تضطر إلى اللجوء إلى الديون لتغطية نفقات معيشتها الأساسية ونفقات أسرته. وقد يسهم تحرير الاقتصادات وتحريرها بدافع الأموال إسهاماً كبيراً في هذه المديونية، كما لوحظ أعلاه، فقد تؤدي هذه الإصلاحات إلى تسويق السلع والخدمات الأساسية وما يترتب على ذلك من ارتفاع في الأسعار، وزيادة ضعف الاقتصادات الوطنية أمام ارتفاع أسعار المضاربة في أسواق السلع الأساسية الدولية.

وقد تناول البنك مشكلة المديونية من منظور حماية المستهلك. ومع ذلك، من غير المرجح أن يكون تعليم محو الأمية المالية وضمانات المستهلك بمثابة موازنة فعالة للفقر الذي يجبر أولئك الذين لديهم أدنى دخل وثروة على اللجوء إلى قروض ذات أسعار فائدة عالية لدفع ثمن الضروريات مثل الأدوية. لم يربط البنك بين دعمه للشمول المالي واعتراف مؤلفي تقرير فنديكس الخاص به بأنه «بينما ينمو الوصول إلى التمويل على مستوى العالم، فإن الصحة المالية والرفاهية في حالة ركود أو حتى تراجع».

## مضاعفة الفشل

بدلاً من إعادة التفكير في نهجهم الحالي للتنمية، يضاعف البنك والصندوق الممارسات المالية البارزة التي ساهمت في أو على الأقل أدت إلى تفاقم البوليكرائيسس الحالي.

تتوخى خارطة طريق التطور للبنك الدولي زيادة كبيرة محتملة في الإقراض إلى جانب زيادة كبيرة في التخلص من المخاطر للاستفادة من تمويل القطاع الخاص، وتشجيع إقراض القطاع الخاص من خلال نهج السلسلة التعااقبية للمصارف. في غضون ذلك، يواصل صندوق النقد الدولي فرض التقشف على دول الجنوب العالمي.

تحتاج منظمات المجتمع المدني إلى تقدير الديناميكيات الأساسية للأموال حتى تتمكن من دمج عدسة أموال في عملها الدعوي على البنك والصندوق. سيسمح لهم ذلك بانتقاد سياسات البنك والصندوق بشكل أكثر فعالية والمساهمة إلى التغيير المنهجي الضروري لتحقيق نتائج إنمائية أكثر استدامة وقابلية للاستمرار.



Bretton Woods Project  
33-39 Bowling Green Lane  
London EC1R 0BJ  
United Kingdom  
Tel: +44 (0)20 3122 0561  
info@brettonwoodsproject.org

مشروع بريتون وودز هو مشروع يستضيفه أكشن ايد، مؤسسة خيرية مسجلة في المملكة المتحدة رقم 274467، مؤسسة خيرية في إنجلترا وويلز رقم 274467، المؤسسة الخيرية الاسكتلندية رقم SC045476  
يدعم هذا المنشور شبكة من المنظمات غير الحكومية في المملكة المتحدة، ومؤسسة سي إس موت، ومؤسسة ويليام وفلورا هيووليت، وصندوق ويلسبرينغ الخيري.

والآراء التي أعرب عنها المؤلفون الضيوف في هذا المنشور لا تمثل بالضرورة آراء مشروع بريتون وودز.

@brettonwoodspr  
facebook.com/BrettonWoodsProject  
www.brettonwoodsproject.org